A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.109/1999/12
16 June 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- لمحة عامة	١-٢	٢
ثانيا	- التطورات الدستورية والسياسية	٣-١٩	٢
	ألف - الدستور والحكومة	٣-٧	٢
	باء - التطورات السياسية	٨-١٩	٣
ثالثا	- تطهير الألغام	٢٠	٨
رابعا	- الأحوال الاقتصادية	٢١-٤٢	٨
	ألف - لمحة عامة	٢١-٢٢	٨
	باء - المالية العامة	٢٣	٩
	جيم - الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية	٢٤-٢٦	٩
	دال - مصائد الأسماك	٢٧-٢٩	٩
	هاء - السياحة	٣٠	١١
	واو - النفط	٣١-٣٢	١٢
	زاي - النقل والاتصالات والمرافق الأساسية	٣٣-٣٨	١٤
	حاء - النشاط المصرفي	٣٩	١٥
	طاء - الأشغال العامة	٤٠-٤٢	١٦
خامسا	- الأحوال الاجتماعية	٤٣-٥٤	١٦
	ألف - لمحة عامة	٤٣-٤٥	١٦
	باء - الصحة العامة	٤٦-٤٩	١٧
	جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية	٥٠-٥١	١٨
	دال - الإسكان	٥٢-٥٤	١٨
سادسا	- الأحوال التعليمية	٥٥-٥٩	١٨
سابعا	- التطورات الأخرى	٦٠	١٩
ثامنا	- الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية	٦١	١٩
تاسعا	- نظر الأمم المتحدة في المسألة	٦٢-٧٥	١٩
	ألف - اللجنة الخاصة	٦٢-٦٨	١٩
	باء - الجمعية العامة	٦٩-٧٥	٢٢
عاشرا	- النظر في المسألة من جانب منظمات حكومية دولية ومنتديات دولية أخرى	٧٦-٧٧	٢٥

99-16836 220699 230699

أولا - لمحة عامة

١ - جزر فوكلاند (مالفيناس)[1]، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تقوم بإدارته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويتألف الإقليم من جزيرتين كبيرتين، هما فوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، ومن حوالي ٢٠٠ جزيرة أصغر حجما، ويبلغ مجموع مساحته حوالي ١٧٣ ١٢ كيلومترا مربعا (٧٠٠ ٤ ميل مربع). ويقع هذا الإقليم في جنوب المحيط الأطلسي، إلى الشمال الشرقي من كيب هورن بنحو ٧٧٠ كيلومترا وإلى الشرق من ساحل أمريكا الجنوبية بنحو ٤٨٠ كيلومترا. وتدار من جزر فوكلاند (مالفيناس) جزيرة جورجيا الجنوبية، وتقع على بعد حوالي ٣٠٠ ١ كيلومتر جنوب شرق مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وجزر ساندويتش الجنوبية، وتقع على بُعد ٧٥٠ كيلومترا تقريبا شرقي جنوب شرق جورجيا الجنوبية، كإقليم منفصل؛ ويتولى حاكم جزر فوكلاند (مالفيناس) منصب مفوض جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية.

٢ - ووفقا لتقرير تعداد السكان في الإقليم لعام ١٩٩٦، يبلغ عدد الأشخاص المقيمين بصفة دائمة في الإقليم ٢٢١ ٢ نسمة. وعُدل هذا الرقم ليشمل الأشخاص الذين يسكنون في الإقليم ولكنهم كانوا غائبين عنه حينما جرى التعداد.

ثانيا - التطورات الدستورية والسياسية

ألف - الدستور والحكومة

٣ - دستور جزر فوكلاند (مالفيناس) الذي بدأ نفاذه في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥، يسند السلطة التنفيذية لحاكم، هو الممثل الشخصي للتاج البريطاني، يساعده مجلس تنفيذي يتألف من الرئيس التنفيذي والأمين المالي وثلاثة أعضاء من المجلس التشريعي يختارهم الأعضاء المنتخبون الثمانية من بين أنفسهم. والرئيس التنفيذي والأمين المالي عضوان بحكم منصبيهما في كلا المجلسين وليس لها حق التصويت. ويذكر أن الأمر الدستوري للإقليم ينص، في جملة أمور، على أنه: "لمـّا كان لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير وهم بفضل هذا الحق يقررون بحرية وضعهم السياسي ويعملون بحرية على تحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويحق لهم، تحقيقا لأهدافهم الخاصة، التصرف بحرية في مواردهم الطبيعية دون المساس بأي التزامات تنشأ عن التعاون الاقتصادي الدولي، وذلك بناء على مبدأ المنفعة المتبادلة والقانون الدولي، ولمـّا كان من الواجب تشجيع واحترام تحقيق حق تقرير المصير بما يتطابق وأحكام ميثاق الأمم المتحدة".

٤ - وصدر قانون انتخابي في عام ١٩٨٨ وجرى تعديله في عام ١٩٩٧. وينظم القانون الانتخابي، بصيغته المعدلة، وأحكام الدستور عملية انتخاب أعضاء المجلس التشريعي. وتقسم جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى دائرتين انتخابيتين هما، مدينة ستانلي وضواحيها التي تمثل دائرة ستانلي الانتخابية، وباقي البلد،

ويمثل دائرة كامب الانتخابية.وكان هناك، قبل التعديلات التي أحدثها القانون (التعديل) الانتخابي لعام ١٩٩٧، أربعة أعضاء منتخبين لكل دائرة انتخابية. ونتيجة التعديل الذي أحدثه هذا القانون، تنتخب دائرة ستانلي الانتخابية ثلاثة أعضاء في المجلس التشريعي. ولا يحق إلا للأشخاص المسجلين كناخبين، وعمرهم ٢١ سنة أو أكثر، أن يترشحوا للانتخابات. ويجب إجراء انتخاب عام لأعضاء المجلس التشريعي على فترات لا يتجاوز الوقت الفاصل بينها أربع سنوات. وقد أجري آخر انتخاب عام في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وسيحين موعد إجراء الانتخابات القادمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وفي حالة شغور مقعد في غضون ذلك، يجري انتخاب فرعي لملء المقعد الشاغر.

٥ - وقد أحدث الأمر (التعديل) الدستوري لعام ١٩٩٧ تغييرات فيما يتعلق بالحق في التصويت. وتنص المادة ٢٧ (١) بصيغتها المعدلة، على أنه، رهنا بأحكام المادة الفرعية (٢)، يحق للفرد أن يسجل كناخب لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي إذا كان من مواطني رابطة الكمنولث وقد بلغ ١٨ سنة من العمر، وكان، إما (أ) يتمتع بالمركز القانوني لجزر فوكلاند (مالفيناس)؛ أو (ب) يرد اسمه في سجل الناخبين لدائرة انتخابية كان ساريا في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛ وكان، في أي من الحالتين، مقيما في جزر فوكلاند (مالفيناس) في تاريخ التأهيل للفترة المطلوبة لكي يكون مؤهلا.

٦ - وبموجب القانون الانتخابي بصيغته المعدلة، يعد سجل انتخابي لكل دائرة انتخابية في كل عام، ويبدأ نفاذه في ١ أيلول/سبتمبر لفترة ١٢ شهرا. أما "تاريخ التأهيل" فيما يتعلق بالسجل، فهو ١٥ أيار/مايو من تلك السنة.

٧ - وقد بدأ نفاذ الأمر الدستوري لجزر فوكلاند لعام ١٩٨٥، الذي يتضمن دستور جزر فوكلاند، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥. وبدأ نفاذ الأمر (التعديل) الدستوري لجزر فوكلاند لعام ١٩٩٧ في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقدمت السلطة القائمة بالإدارة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة نسخة من الأمر (التعديل) الدستوري لجزر فوكلاند لعام ١٩٩٧، والمرسوم (التعديل) (رقم ٢) الدستوري لجزر فوكلاند لعام ١٩٩٧، اللذين بدأ نفاذهما في شباط/فبراير ١٩٩٨.

باء - التطورات السياسية

٨ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أصدرت حكومة الأرجنتين البيان الصحفي التالي:

"احتفلت الأمة الأرجنتينية في ١٠ حزيران/يونيه، وهو 'يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر المنطقة القطبية'، بذكرى إنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر مالفيناس والمنطقة المتاخمة لرأس القرن في المحيط الأطلسي، بمقتضى قانون الحاكم مارتن رودريغيز لعام ١٨٢٩.

"وقد أظهرت جمهورية الأرجنتين منذ بدء وجودها كدولة مستقلة، من خلال أعمال الحكم، الإرادة السياسية الحازمة لممارسة سيادتها الفعلية على الأقاليم الجنوبية والمساحات البحرية الموروثة من أسبانيا.

"وانقطعت هذه الممارسة الفعلية للسيادة عندما قامت قوات بريطانية في عام ١٨٣٣ باحتلال الجزر وطردت السكان والسلطات الأرجنتينية القائمة هناك، وأعقب ذلك منع المواطنين الأرجنتينيين من الاستيطان بحرية في تلك الأقاليم أو تملك أراض فيها.

"ولم يوافق شعب وحكومة الأرجنتين أبدا على هذا العمل من أعمال القوة، وهما يكرران اليوم، مثلما فعلا في الماضي، تأكيد تصميمهما الذي لا يهن على استعادة ممارسة السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمساحات البحرية المحيطة، بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية ووفقا للنداءات العديدة من المجتمع الدولي.

"ولقد لقيت مطالبة الأرجنتين بصفة تقليدية مساندة من بلدان منطقتنا ومن هيئات دولية عديدة، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية. وقد ناشدت هذه المحافل مرارا حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات التي تتيح حل النزاع على السيادة بشكل نهائي وبالطرق السلمية.

"وتكرر حكومة الأرجنتين تأكيد استعدادها للمضي في تحري سبل التفاهم مع المملكة المتحدة، مما سيسهم في تعزيز مناخ من التعاون في جنوب الأطلسي. وتبذل تلك الجهود في إطار التعهد الذي اتخذته جمهورية الأرجنتين، والمتضمن في دستورها الوطني، باحترام طريقة معيشة سكان جزر مالفيناس.

"وفي هذا التاريخ البارز، تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد اقتناعها بأن استئناف المحادثات بشأن أساس المسالة، وكذلك استعادة الاتصالات سيهيئان الإطار الملائم لحل سلمي دائم للنزاع".

٩ - قال وزير خارجية المملكة المتحدة، طوني لويد، قبل زيارته للأرجنتين في آب/أغسطس ١٩٩٨، خلال اجتماع لمجلس العموم: "لا يزال موقفنا هو أنه ليس لدينا أدنى شك في سيادتنا على الجزر، ولا نزال ملتزمين التزاما تاما بحماية حق مواطني جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم. وهذا لا يتعارض مع التزامنا الحقيقي بمواصلة العمل مع الأرجنتينيين فيما يتعلق بجميع الجوانب الأخرى لعلاقتنا".

١٠ - وزار رئيس الأرجنتين كارلوس منعم لندن بدعوة من طوني بلير رئيس وزراء المملكة المتحدة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وكانت هذه أول زيارة يقوم بها رئيس دولة الأرجنتين للمملكة المتحدة منذ حرب ١٩٨٢. وطول هذه الزيارة، اجتمع رئيس الأرجنتين بالملكة إليزابيث

الثانية ورئيس الوزراء كما شارك الرئيس في احتفال رسمي بكاتدرائية القديس بولس لتكريم ذكرى ٢٥٥ جنديا بريطانيا لقوا حتفهم في المحيط الهادئ بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ١٩٨٢.

١١ - وخلال زيارة الرئيس منعم، أدلى ببيان في كانيغ هاوس، بليفربول، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قال في معرضه:

"إن زيارتي للمملكة المتحدة يحدوها التوق إلى السلام والمصالحة؛ ودون نسيان الماضي، يتجه نظري إلى المستقبل.

"وبصفتي رئيس الأرجنتين، أعيد التأكيد على قناعتنا التامة في شرعية حقوقنا التاريخية.

"وأود أن تصل دعوتي إلى تحقيق السلام والمصالحة بوضوح أيضا إلى سكان الجزر، وبالنيابة عن مواطني، أمد لسكان الجزر يد الصداقة من أجل إعادة بناء صلات التعايش المشترك".

١٢ - وقال الرئيس منعم في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، في خطاب أدلى به أمام البرلمان:

"إنني أعتقد أننا لو نظرنا إلى علاقتنا بطريقة شاملة، لأمكننا المضي في تعزيزها ولأمكننا البحث بتصميم عن طرق بناءة ومبتكرة لحل النزاع بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها، بما يضمن المحافظة على أسلوب حياة سكان الجزر والازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لجميع سكان جنوب الأطلسي".

١٣ - وفيما يتعلق بزيارة الرئيس منعم قال رئيس الوزراء بلير:

"خلال زيارة الرئيس منعم، وقف المحاربون القدماء البريطانيون والأرجنتينيون جنبا إلى جنب، وشاهدوا الرئيس الأرجنتيني منعم يضع إكليلا على النصب التذكاري لحرب فوكلاند بكاتدرائية القديس بولس. وكان هذا العمل عملا حقيقيا من المصالحة. كما أنه كان رمزا هاما يبين كيف تغيرت الأرجنتين خلال السنوات الستة عشرة الماضية أو نحو ذلك. ولكن يعادل ذلك في الأهمية تنصل الرئيس منعم علنا من استعمال القوة ضد جزر فوكلاند.

"وأنا أؤمن ونحن على أعتاب العهد الألفي الجديد أن باستطاعتنا أن نستفيد من تحسين العلاقات بين بريطانيا وجزر فوكلاند والأرجنتين. وهذا ما حدا بي إلى دعوة الرئيس منعم إلى بريطانيا انطلاقا من روح المصالحة".

١٤ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، أصدرت الأرجنتين والمملكة المتحدة بيانا مشتركا عن التعاون عنوانه "برنامج العمل"، جاء فيه ما يلي:

"تعيد كل حكومة تأكيدها الصريح لموقفنا بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) وعلى جورجيا الجنوبية وعلى جزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها. كما تكرر الحكومتان تأكيد دعمها للأمم المتحدة والتزام كل منها بحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية وحدها.

"والحكومتان مصممتان على مواصلة العمل سويا بروح من التعاون في كافة القضايا التي تهم الطرفين خصوصا في سياق منطقة جنوبي المحيط الهادئ".

١٥ - وقال رئيس الوزراء بلير في رسالته بمناسبة العام الجديد الموجهة إلى جزر فوكلاند (مالفيناس) في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ ما يلي:

"عندما تحدثت إليكم في العام الماضي أوضحت التزامي بحماية حقكم في اختيار أسلوب حياتكم بأنفسكم، وضمان أمنكم. وكان هذان الأمران في طليعة اهتمامي عندما تحدثت إلى الرئيس منعم هنا في لندن خلال زيارته لها. وأقول لكم بشكل قاطع إن مسألة السيادة على الجزر لم تكن موضع التفاوض، ولا كان من السليم يا أبناء فوكلاند أن تقرروا مستقبلكم... إن باستطاعتنا جميعا أن نستفيد من تحسن العلاقات بين المملكة المتحدة وجزر فوكلاند والأرجنتين".

١٦ - وفي ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أصدرت بعثة الشؤون الخارجية والدولية والتجارة والعبادة في الأرجنتين البلاغ الصحفي التالي:

"في ٣ كانون الثاني/يناير ١٨٣٣، احتلت قوات بريطانية جزر مالفيناس وطردت سكانها والسلطات الأرجنتينية التي كانت قائمة فيها. وفي هذا اليوم، بمناسبة الذكرى السنوية ١٦٦ لهذا الاحتلال غير الشرعي، يعيد شعب الأرجنتين وحكومته تأكيد حقوق الجمهورية الأرجنتينية في السيادة على جزر مالفيناس، وجزيرة جورجيا الجنوبية، وجزر ساندويتش الجنوبية، والمناطق البحرية المحيطة بها.

"وفي هذه المناسبة، تكرر الحكومة الأرجنتينية، وفقا للهدف المنصوص عليه في الدستور الوطني، عزمها الذي لا رجوع عنه على أن تستعيد، عن طريق المفاوضات الدبلوماسية، سيادتها على الأقاليم والمناطق البحرية، باحترام لأسلوب حياة سكانها.

"وتعيد الحكومة الأرجنتينية كذلك التأكيد على استعدادها لمواصلة البحث عن تحقيق التفاهم مع المملكة المتحدة، بما يسهم في توطيد الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون في جنوب المحيط

الأطلسي، ولا سيما استعادة العلاقات بين الإقليم القاري والجزر، وسيعتبر ذلك خطوة إلى الأمام على طريق تحقيق التفاهم في المنطقة.

"وفي هذه الذكرى السنوية، تؤكد الحكومة الأرجنتينية من جديد اقتناعها بأن استئناف المفاوضات بشأن جوهر المسألة، وفقا للنداءات العديدة التي وجهها المجتمع الدولي، سيساهم في التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع".

١٧ - وزار الأمير تشارلز الأرجنتين من ٩ إلى ١١ آذار/ مارس. وكان أول فرد رفيع المستوى من الأسرة الملكية البريطانية يزور الأرجنتين منذ عام ١٩٨٢. وأجرى الأمير والرئيس منعم مباحثات خاصة قيل إنها تناولت جو المصالحة بين البلدين. كما قام الأمير تشارلز بتكريم ذكرى ٦٥٢ جنديا أرجنتينيا قتلوا خلال حرب ١٩٨٢ في حفل رسمي بوضع إكليل من الزهور على النصب التذكاري لقتلى الأرجنتين في الحرب.

١٨ - وبين ١٣ و ١٥ آذار/ مارس، زار الأمير تشارلز جزر فوكلاند (مالفيناس)، حيث عقد اجتماعات مع محافظها مع أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية والمستشارين العسكريين. وأثناء زيارته قام الأمير بوضع إكليل على النصب التذكاري لحرب ١٩٨٢.

١٩ - وفي ١٧ أيار/ مايو عند انتهاء المحادثات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة حول قضايا جنوبي المحيط الهادئ، أصدر الوفدان البيان المشترك التالي:

"اجتمع الوفدان البريطاني والأرجنتيني في لندن من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ لمناقشة قضايا منطقة جنوبي المحيط الهادئ التي تهم الطرفين.

"واتفق الوفدان على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة ٢ من البيان المشترك المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ تنطبق على هذا الاجتماع وعلى نتائجه.

"ورحب الوفدان بتبادل الزيارات بين رئيس الأرجنتين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وصاحب السمو الملكي الأمير تشارلز أمير ويلز في آذار/ مارس ١٩٩٩. وقد ساهمت الزيارتان في خلق روح جديدة من التفاهم والمصالحة في العلاقات بين المملكة المتحدة والأرجنتين. وجرت المحادثات في جو ودي مفتوح وإيجابي، يقوم على روح العلاقة الجديدة.

"وتبادل الطرفان آراءهما بشأن الاتصالات الجوية والبشرية من جزر فوكلاند وإليها. بما في ذلك وصول أبناء الأرجنتين إليها، واتفقا على استمرار دراسة هذه المسألة بشكل إيجابي.

"واتفق الوفدان على مواصلة تبادل الآراء لتحسين التعاون على حفظ الثروة السمكية في جنوبي المحيط الهادئ، خصوصا بإيجاد طرق للتصدي للعادة الشائعة وهي صيد الحيوانات بصورة غير مشروعة.

"واتفق الوفدان على مواصلة العمل معا لإيجاد طرق لإحراز تقدم في طائفة من القضايا تهم الطرفين في جنوبي المحيط الأطلسي. واتفق الوفدان على الاجتماع مرة أخرى لمعاودة مناقشة هذه القضايا بأسرع ما يمكن."

ثالثا - تطهير الألغام

٢٠ - وفي عام ١٩٩٤، عرضت حكومة الأرجنتين أن تقوم قواتها المسلحة بمهمة إزالة الألغام المزروعة في جزر فوكلاند (مالفيناس) خلال صراع سنة ١٩٨٢. وبهذا الصدد، صدر بيان مشترك مؤرخ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ (انظر الفقرة ١٣ أعلاه) أشار إلى أن الحكومتين ستعملان سويا على تقييم إمكانية نجاح ومقدار نفقات عملية تطهير الألغام الأرضية التي ما زالت في جزر فوكلاند (مالفيناس). وأشار البيان إلى أن الحكومتين "تتطلعان قدما إلى إبرام مذكرة تفاهم تحدد كيفية تنفيذ هذا التقييم."

رابعا - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٢١ - ذكرت السلطة القائمة بالإدارة أن التنمية في الإقليم بطيئة بسبب قلة الموارد الطبيعية والسكان، وبعد الإقليم عن الأسواق الخارجية. ومع ذلك، تسارع معدل التنمية الاقتصادية كثيرا منذ عام ١٩٨٢، وجاء هذا النمو السريع في البداية من تدفق المساعدات البريطانية، ولكنه أصبح مؤخرا يأتي من تنمية مصائد الأسماك. وساعد حجم إيرادات مصائد الأسماك والاستثمارات التي جاءت بعد ذلك على إجراء تحسينات في الهياكل الأساسية، وعلى تشجيع السياحة والمشاريع التجارية، مما ساهم في تنوع الاقتصاد.

٢٢ - على أن السلطة القائمة بالإدارة تشير إلى أن المشاكل آخذة في الظهور: فإيرادات الحكومة موضع التزام كامل، ولكن نمو قطاعات البيع بالتجزئة، والترفيه، والتشييد تعتمد على المصروفات، والزراعة تحتاج إلى مساعدة مالية من الدولة، كما أن السياحة لم تزدهر بعد.

باء - المالية العامة

٢٣ - تمتد السنة المالية للإقليم من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه. ويدل بيان المقبوضات والمدفوعات للسنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، على أن الإيرادات بلغت ما مجموعه ٣٩ ٦٠٧ ٦٩١ جنيها استرلينيا، وبلغ مجموع النفقات ٥٤ ٢٥٧ ٥٧٠ جنيها استرلينيا.

جيم - الزراعة وملكية الأراضي والثروة الحيوانية

٢٤ - خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٩٦، نفذت حكومة الإقليم برنامجا خاصا بتقسيم المزارع. ونتيجة لذلك، قُسمت المزارع التي كانت كبيرة جدا في الماضي إلى أجزاء وبيعت للمزارعين المحليين. وبذلك زاد عدد المزارع من ٣٦ مزرعة في عام ١٩٨٠ إلى ٩٠ مزرعة في الوقت الحاضر. وكان من النتائج الأخرى لذلك البرنامج تحويل ملكية معظم الأراضي المملوكة لما وراء البحار إلى أهالي الجزر. وخلال الفترة ١٩٩٦-١٩٨٠، انخفضت نسبة الأراضي المملوكة لما وراء البحار في الإقليم من ٧٦ في المائة إلى ١,٢٣ في المائة.

٢٥ - ولا تزال إدارة الزراعة مسؤولة عن هذا القطاع من الاقتصاد. ويقوم موظفو البحوث في الإدارة بإجراء البحوث على نباتات وحيوانات الإقليم بهدف تحسين نُظم الإنتاج. وقد وضعت الإدارة نهجا متعدد الاختصاصات لتقديم المساعدة إلى ملاك الأراضي. ويقدم اختصاصيون في علم الزراعة ورعاية الأغنام والخدمات البيطرية، وكذلك اختصاصي في الاقتصاد الزراعي المساعدة في مجال إدارة المزارع، ولا سيما توفير الدعم للمزارعين الجدد. وقد بلغت الميزانية الزراعية للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ ما مجموعه ١ ١٦٧ ٤٠٠ جنيه استرليني.

٢٦ - والجزء الأكبر من الأراضي مكرس لتربية الأغنام لإنتاج الصوف. ويقوم المزارعون كل عام بتقديم إحصاءات عن عدد المواشي والصوف الذي يجري إنتاجه وفقا لقانون الثروة الحيوانية. وتشجع حكومة الإقليم على توسيع نطاق الزراعة وتحسينها وتحسين الممارسات الزراعية.

دال - مصائد الأسماك

٢٧ - سمك الحبّار، الذي يشمل "لوليغو" (Loligo) و "إليكس" (Illex)، الدعامة الأساسية لاقتصاد الإقليم وثروته السمكية. وفي عام ١٩٩٨، بلغ مجموع الكميات المصيدة من جميع الأنواع ٢٠٢ ٢١٠ طنا، منها ٨٤ ٩٥٤ طنا من إلكس أرجنتز و ٥١ ٤١٧ طنا من لوليغوغاهي وهما يمثلان ٦٥ في المائة من مجموع الصيد المبلغ عنه. وبلغت الإيرادات السنوية العادية الناتجة عن رسوم تراخيص صيد السمك ١٧ مليون جنيه استرليني، وهذا يمثل أكثر من ٥٠ في المائة من مجموع الإيرادات السنوية العادية التي تحققها حكومة الإقليم.

٢٨ - وقد أنفقت الحكومة على مصائد الأسماك في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ مبلغ قدره ٤,٣ ملايين جنيه استرليني خصص ٦٥ في المائة منه لحماية المصائد والمراقبة الجوية. وفضلا عن ذلك، خصص ١٧ في المائة من المبلغ لدعم البحوث العلمية التي تـُجرى على إليكس ولوليغو وأنواع الأسماك الزعنفية التجارية وتقنيات تقدير الثروة السمكية.

٢٩ - وقد عقد للجنة الثروة السمكية في جنوب المحيط الأطلسي اجتماعه الرابع عشر في بوينس آيرس يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد أصدر الاجتماع البيان الثاني في ختامه:

"عقد الاجتماع الرابع عشر للجنة الثروة السمكية في جنوب المحيط الأطلسي في بوينس آيرس يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد رأس الوفد البريطاني جون وايت رئيس إدارة أقاليم ما وراء البحار، ورأس الوفد الأرجنتيني السفير أورلاندو ريباغلياتي، المستشار القانوني.

"وساد الاجتماع جو ودي وبنـّاء.

"واتفق الوفدان البريطاني والأرجنتين على أن تطبق على هذا الاجتماع ونتائجه الصيغة المتصلة بالسيادة على جزر فوكلاند وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها والتي تم الاتفاق عليها بين الحكومتين البريطانية والأرجنتينية في الفقرة ٢ من البيان المشترك الذي صدر في مدريد يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩.

"ورحبت لجنة الثروة السمكية في جنوب المحيط الأطلسي بتقريري اللجنة الفرعية العلمية عن اجتماعيها الحادي عشر والثاني عشر اللذين عقدا في لندن في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وفي مار دل بلاتا في ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ على التوالي. وأحاطت اللجنة علما بالتعاون القائم بين المعهد الوطني لتنمية وبحوث صناعة صيد الأسماك والكلية الملكية، وبالتقدم المحرز في البحوث المشتركة. وأعربت اللجنة عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزته اللجنة الفرعية، واتفق الطرفان على توصية حكومتيهما بمقترحات اللجنة الفرعية.

"وأعرب الوفدان عن التزامهما بالمحافظة على الأرصدة السمكية في جنوب المحيط الأطلسي واتفقا على توصية حكومتيهما بمتابعة التعاون لتحقيق قدر أكبر من الفهم العلمي لأهم أنواع الأسماك الموجودة في منطقة التعاون.

"واللجنة، إذ تحيط علما بالمخاوف التي أثارتها اللجنة الفرعية بشأن مستقبل سمك الحبـّار "إليكس" Illex، بسبب سمات المحيطات غير العادية هذا العام، واتفقت على أن توصي الحكومتين بأن تبذلا كل جهد لاتخاذ تدابير لصون السمك تضمن استدامة رصيد الحبـّار "إليكس" Illex. وكما

حدث في السنوات السابقة، سيجري القيام برحلة بحرية بحثية مشتركة في عام ١٩٩٩، لتقدير حجم رصيد الحبار "إليكس".

"وأكد الوفدان من جديد دعمهما المشترك لنظام الإنذار المبكر والحاجة إلى تحسين تبادل البيانات الفورية عن عمليات صيد الأسماك. ووافقت اللجنة على أن توصي حكومتيهما ببذل كل جهد ممكن لكفالة وجود ٠٠٠ ٤٠ طن من الكتلة الإحيائية لرصيد سمك الإليكس في نهاية موسم الصيد.

"ولاحظت اللجنة المخاوف التي أعربت عنها اللجنة الفرعية المعنية بحالة رصيد السمك بلو وايتنغ، واتفقت على توصية الحكومتين بتطبيق نهج وقائي على مصائد الأسماك. واتفقت أيضا على أن تعقد حلقة عمل موسعة بشأن سمك بلو وايتنغ الجنوبي تتزامن مع الاجتماع القادم للجنة الفرعية بغية تحقيق تقدير أكثر شمولا للحالة الحقيقية لرصيد السمك وأن تخطط للقيام بالرحلة البحثية البحرية المعنية بسمك بلو وايتننغ الجنوبي في الربيع الجنوبي القادم.

"وأشار الوفد الأرجنتيني إلى قلق حكومته بشأن الحالة التي نشأت بسبب القرار البريطاني المتعلق بالمنطقة الوارد وصفها في مرفق البيان المشترك المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والمنطقة الواقعة إلى الغرب منها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تحل هذه المسألة. وقد ذكر الوفد البريطاني مرة أخرى موقفه من هذه المسألة.

"وسيبقى الطرفان على اتصال من خلال القنوات الدبلوماسية من أجل الاتفاق على مكان وتاريخ انعقاد الاجتماعات المقبلة للجنة".

هاء - السياحة

٣٠ - واصل عدد الأشخاص القادمين إلى الإقليم والمغادرين له الارتفاع خلال عام ١٩٩٨. فقد وصل إلى الجزر حوالي ١٤٠ ١٠ شخصا خلال عام ١٩٩٨. جاء منهم ٨١٦ ٨ بطريق الجو، و ٣٢٤ ١ بطريق البحر. وبلغ عدد المقيمين منهم حوالي ٤٣٠ ٣ شخصا، وبلغ مجموع عدد الزائرين ٧٩٠ ٢ زائرا. ومن ناحية أخرى، غادر الجزر ٧٦٨ ٩ شخصا. غير أن من المتوقع أن يتأثر الاتجاه الصعودي تأثرا سلبيا بسبب توقف رحلة جوية أسبوعية بين جزر فوكلاند (مالفيناس) وشيلي كانت تشغلها الخطوط الجوية الوطنية الشيلية التي كانت قد بدأت هذه الرحلات الجوية في آب/أغسطس ١٩٩٧. وكانت الرحلات قد توقفت في آذار/ مارس ١٩٩٧.

واو - النفط

٣١ - وعقدت لجنة المواد الهيدروكربونية لجنوب غرب المحيط الأطلسي اجتماعها الخامس في بيونس آيرس في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. وأصدرت البيان التالي في اليوم نفسه:

"عـُقد الاجتماع الخامس للجنة المواد الهيدروكربونية لجنوب غرب المحيط الأطلسي في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ في بيونس آيرس، وترأس الوفد البريطاني بيتر ويستماكوت، مدير مكتب قيادة الأمريكتين في وزارة الخارجية والكمنولث، وترأس الوفد الأرجنتيني السفير ألبرتو دافيريده، وكيل وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة لشؤون السياسة الخارجية. وعـُقد اجتماع للجنة الفرعية لمنطقة التعاون الخاصة يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/ يوليه.

"واتفق الوفدان البريطاني والأرجنتيني على أن تطبق على الاجتماع ونتائجه الصيغة المتعلقة بالسيادة على جزر فوكلاند وجورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وهي الصيغة الواردة في الفقرة ١ من الإعلان المشترك الصادر في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

"وأعربت اللجنة المشتركة عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزته لجنتها الفرعية بشأن مسائل مختلفة بالنسبة لنظام التسجيل وإجراءات التقييم للعطاءات، والمواءمة بين شروط وأحكام إصدار التراخيص، ومسائل الصحة والسلامة في العمل، والمسائل البيئية بهدف البدء في جولة إصدار التراخيص في منطقة التعاون الخاصة. وأقرت اللجنة المشتركة توصية اللجنة الفرعية باعتماد نهج مشترك لمنطقة التعاون الخاصة.

"وأولت اللجنة المشتركة اهتماما خاصا للنظر في المسائل المتصلة بحماية البيئة البحرية في جنوب غرب المحيط الأطلسي. ووافقت على ضرورة القيام بمزيد من العمل بغية استكمال عملية جمع البيانات اللازمة للتوصل إلى فهم أفضل للبيئة البحرية في منطقة التعاون الخاصة وباقي المنطقة التي يشملها الإعلان المشترك.

"وأكدت اللجنة المشتركة التزامها بالبدء في وقت مبكر بجولة إصدار التراخيص في منطقة التعاون الخاصة. ولاحظت أن من المهم المحافظة على الزخم الحالي للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف. وأوصت اللجنة المشتركة بضرورة متابعة العمل فيما بين الدورات فيما يتعلق بنظام تسجيل العطاءات المقترح والمواءمة بين أحكام وشروط إصدار التراخيص، وما سيضطلع به من عمل في المستقبل في مجال البيئة، ومسائل الصحة والسلامة وفرض الضرائب وسيعقد الاجتماع المقبل للجنة الفرعية في لندن في مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

"واتفق الطرفان على ضرورة إجراء مزيد من الدراسة للمقترحات الخاصة بإجراء مشاريع مشتركة للبحث العلمي ووافقا على تنسيق الأنشطة المشتركة خلال فترة ما بين الدورات.

"وناقش الطرفان التعاون بشأن تشجيع استكشاف المواد الهيدروكربونية واستغلالها في المناطق البحرية لجنوب غرب المحيط الأطلسي المتنازع عليها بشأن السيادة والولاية عليها. ولاحظا أهمية الاستمرار في تقاسم المعلومات المتصلة بأداء هذا العمل، ومصالحهما المشتركة في تنمية التعاون في الميدان التجاري. وكررا أيضا تأكيد التزامهما بتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق مشاركة واسعة النطاق لشركاتهما في تلك الأنشطة.

"وأعربت اللجنة المشتركة عن رضاها عن التقدم الكبير الذي أحرز منذ اجتماعها الأخير. فالعمل المشترك يمضي قدما في جو ودي وبناء. ومن المخطط عقد اجتماع اللجنة المشتركة في لندن في مطلع كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨".

٣٢ - عقدت لجنة المواد الهيدركربونية لجنوب غرب المحيط الأطلسي اجتماعها السادس في لندن في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وأصدرت البيان الصحفي المشترك التالي في اليوم نفسه:

"عقد الاجتماع السادس للجنة المواد الهيدركربونية لجنوب غرب المحيط الأطلسي في لندن في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وقد ترأس الوفد البريطاني بيتر وستماكوت، مدير قيادة الأمريكتين، في مكتب الخارجية وشؤون الكمنولث، وترأس وفد الأرجنتين السفير أدواردو إيرلدى، وكيل السياسة الخارجية، في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة. وقد عقد اجتماع للجنة الفرعية لمنطقة التعاون الخاصة يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر.

"واتفق الوفدان البريطاني والأرجنتيني على أن تطبق على الاجتماع ونتائجه الصيغة المتعلقة بالسيادة على جزر فوكلاند وجورجيا الجنوبية وجزر ساندوتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وهي الصيغة الواردة في الفقرة ١ من الإعلان المشترك الصادر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

"وأعربت اللجنة المشتركة عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزته لجنتها الفرعية في التوصل إلى ترتيبات بشأن جولة إصدار التراخيص في منطقة التعاون الخاصة. ولاحظت أن هناك عددا من المسائل المبدئية التي يتفق عليها الجانبان مما يدعو إلى التشجيع.

"وأولت اللجنة المشتركة اهتماما خاصا للنظر في المسائل المتصلة بحماية البيئة البحرية في جنوب غرب المحيط الأطلسي. ووافقت على ضرورة القيام بمزيد من العمل بغية استكمال عملية جمع البيانات اللازمة للتوصل إلى فهم أفضل للبيئة البحرية في منطقة التعاون الخاصة وباقي

المنطقة التي يشملها الإعلان المشترك. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، أجرت اللجنة المشتركة تبادلا أوليا للآراء بشأن الأعمال البيئية التي سيضطلع بها في المستقبل.

"وأكدت اللجنة المشتركة التزامها ببدء جولة إصدار التراخيص في منطقة التعاون الخاصة. ولاحظت أن من المهم المحافظة على الزخم الحالي للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف. وأوصت اللجنة المشتركة بضرورة متابعة العمل فيما بين الدورات فيما يتعلق بنظام تسجيل العطاءات المقترح، ومسائل الصحة والسلامة، والمواءمة بين أحكام وشروط إصدار التراخيص، وما سيضطلع به من أعمال في المستقبل في مجال البيئة، والضرائب. وسيعقد الاجتماع القادم للجنة الفرعية في بوينس أيرس في النصف الأول من عام ١٩٩٩.

"واتفق الطرفان على ضرورة إجراء مزيد من الدراسة للمقترحات الخاصة بالاضطلاع بمشاريع مشتركة للبحث العلمي. ولاحظت اللجنة المشتركة الحاجة إلى تطوير تنسيق الأنشطة المشتركة أثناء فترة ما بين الدورات.

"وناقش الطرفان التعاون بشأن تشجيع استكشاف المواد الهيدروكربونية واستغلالها في المناطق البحرية لجنوب غرب المحيط الأطلسي التي هي موضع خلاف بشأن السيادة والولاية عليها. ولاحظا أهمية الاستمرار في تقاسم المعلومات المتصلة بأداء هذا العمل، ومصالحهما المشتركة في تنمية التعاون في الميدان التجاري. وقررا أيضا تأكيد التزامهما بتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق مشاركة واسعة النطاق لشركات من الجانبين في تلك الأنشطة.

"وأعربت اللجنة المشتركة عن رضاها عن التقدم الذي أحرز منذ اجتماعها الأخير. فالعمل المشترك يمضي قدما في جو ودي وبناء. ومن المخطط عقد الاجتماع القادم للجنة المشتركة في بوينس أيرس في النصف الأول من عام ١٩٩٩".

زاي - النقل والاتصالات والمرافق الأساسية

٣٣ - في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، قامت مؤسسة الكبل واللاسلكي برفع كفاية جميع أجهزة الهاتف بتحويلها من الترددات العالية جدا إلى الموجات الدقيقة. ومولت هذه التحسينات بالاشتراك بين مؤسسة الكبل واللاسلكي وحكومة الإقليم. وبدأ في عام ١٩٩٧ تشغيل محطة أرضية جديدة تتيح الوصول إلى شبكة الإنترنت.

٣٤ - وواصلت هيئة الإذاعة المحلية لجزر فوكلاند بث البرامج على مدار الساعة على نحو ما اتفق عليه مع إذاعة القوات البريطانية. ويستقبل معظم سكان الجزيرة البث التلفازي من قاعدة القوات البريطانية في ماونت بلزانت. وتقوم هيئتا الإذاعة البريطانية (بي بي سي) والتليفزيون المستقل (أي تي في) بتسجيل

البرامج وإرسالها عبر السواتل. ومنذ عام ١٩٩٤، استحدثت خدمة ساتلية ممولة تمويلا خاصا تبث برامج شبكة الأنباء الكبلية "سي إن إن" ويمكن للمستهلكين الآن أن يستفيدوا من خدمة ساتلية موسعة باستخدام هوائيات منفردة على شكل أطباق لاستقبال البث عن طريق السواتل.

٣٥ - وتشغل حكومة الإقليم خدمة جوية مدنية داخلية باستخدام طائرات ذات محركين من طراز آيلاندر. وهي تقل الركاب والبريد والمرضى بين مستوطنات الجزيرة وستانلي في رحلات تحجز مسبقا. وقد افتتح في أيار/ مايو ١٩٨٥ مطار دولي في ماونت بلزانت، بوسعه استقبال طائرات نفاثة كبيرة الحجم وتستطيع الطيران لمسافات بعيدة. وهناك رحلات جوية لوزارة الدفاع من وإلى المملكة المتحدة تجرى مرتين في الاسبوع من مطار ماونت بلزانت. وتساعد الطائرات العمودية للبحث والإنقاذ التابعة لسلاح الطيران الملكي التي تتخذ من ماونت بلزانت قاعدة لها، في حالات الطوارئ على البر ومن سفن في البحر على مقربة من الجزر. وقد قامت الخطوط الجوية الشيلية الوطنية، لان شيلي، التي كانت تربط جزر فوكلاند (مالفيناس) ببونتا أريناس في جنوبي شيلي وسنتياغو، بتعليق خدماتها في آذار/ مارس ١٩٩٩ (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه).

٣٦ - وتوجد خدمات للشحن بين المملكة المتحدة وجزر فوكلاند (مالفيناس) إذ تصل سفن الشحن كل شهر تقريبا. وتتولى شركة للشحن المحلي تقوم بتشغيل سفن للشحن الساحلي عمليات النقل البحري بين الجزر.

٣٧ - وما زال الطول الكلي للطرق الممتدة في الإقليم خارج ستانلي (في شرق وغرب فوكلاند) يتزايد، وبلغ حاليا ٥٠٠ كيلومتر (بزيادة ٥٠ كيلومترا في السنة) منها ١٠ في المائة مرصوفة بالقار. وبقية الطرق تصلح لجميع الأحوال الجوية ومغطاة بالحصى. ويجري تشييد مزيد من الطرق، باستخدام موارد داخلية ومقاولين داخليين معا.

٣٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أكدت حكومة الأرجنتين أن موقفها الداعي إلى استعادة الاتصالات بين البر الرئيسي وجزر فوكلاند (مالفيناس) لا يزال يمثل هدفا أساسيا، نظرا لأن تحسين الصلات سيحقق فوائد تجارية واقتصادية للمنطقة بأسرها، وذلك نتيجة لتهيئة الإطار اللازم لتحقيق قدر أكبر من التفاهم بين سكان المنطقة وخدمة مصالحهم. وفي هذا الشأن عرضت حكومة الأرجنتين استخدام هياكلها الأساسية للنقل وطائرة مخصصة للأغراض الإنسانية للمساعدة في حالة طوارئ طبية حدثت مؤخرا.

حاء - النشاط المصرفي

٣٩ - يعمل مصرف "استاندرد شارترد" التابع للمملكة المتحدة في ستانلي منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣. ويجري تداول العملات المعدنية البريطانية والمحلية على السواء، إلى جانب أوراق العملة المحلية. وهناك تعادل بين سعر عملة المملكة المتحدة وسعر عملة جزر فوكلاند (مالفيناس).

طاء - الأشغال العامة

٤٠ - ما زالت إدارة الأشغال العامة تتعرض لضغوط في برنامج كبير للأشغال الرأسمالية والتزامات صيانة كثيرة في العديد من المناطق. وقد أثر النقص في العمال الناشئ عن العمالة الكاملة على برنامج الأشغال الجديدة والصيانة من جراء تأثيره على كل من هذه الإدارة ومتعاقديها.

٤١ - وهناك مشروع رئيسي اضطلع به في عام ١٩٩٨ وهو إعادة تطوير مقلع بونيز باس. وقد أزيل المصنع القديم لسحق وغربلة الحجارة وشُيد مصنع تجهيز حديث قادر على إنتاج ٢٠٠ طن في الساعة من الكتل المسحوقة وذلك باستثمار رأس مالي قدره ١,١ مليون جنيه استرليني. وقد زود المقلع مشاريع رئيسية، بما في ذلك تطوير شرق ستانلي وطريق الوصول إلى السلخانة، بكتل الحجارة ويتوقع أن ينتج ما يزيد عن ٠٠٠ ٧٥ طن في السنة.

٤٢ - وما زال يجري العمل على قدم وساق في شق الطرق، وقد أنجز بنجاح الطريق المؤدي إلى غرينفيلد من جونز بروك، عبر أرض وعرة بصورة خاصة. ويجري العمل الآن في الطريق المؤدي إلى بومبيلا من كوينز بروك. وفي غرب فوكلاند، أنجزت شركة غوردن فوربيس كونستراكشن (فوكلاند) المحدودة، الطريق من هيل كوف إلى روي كوف وبدأت في الفرع المؤدي إلى مين بوينت. وفي ستانلي، بدأ رصف الطرق في موقع تطوير شرق ستانلي.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٤٣ - طبقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، لم تكن هناك شكاوى من التمييز على أساس العرق أو الدين خلال الفترة قيد الاستعراض. ويلتزم الإقليم بالمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ليشمل جزيرة فوكلاند (مالفيناس). ويشمل توسيع نطاق الاتفاقية حق أي فرد يزعم أن حقوق الإنسان الخاصة به قد انتهكت ويكون قد استنفذ جميع وسائل الانتصاف الأخرى، في أن يقدم التماسا إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، وسعت المملكة المتحدة نطاق العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والإنسانية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليشمل الإقليم وهي ملتزمة بإجراءات تقديم التقارير بموجب هذين الصكين. ومثلما هي الحالة في المملكة المتحدة، فليس للاتفاقية الأوروبية والعهدين الدوليين، في حد ذاتهم، قوة القانون في الإقليم. بيد أن الحقوق المنصوص عليها في هذه الصكوك محمية بالدستور وعن طريق توفير ضمانات في إطار القوانين المنطبقة على الإقليم والتي تتمشى مع العهدين، وإن كانت قائمة بذاتها. وينطبق القانون العام المطبق في المملكة المتحدة على جزر

فوكلاند (مالفيناس)، إلا في الحالات التي يتضارب فيها مع أي قانون من القوانين المنطبقة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

٤٤ - ويعترف الدستور والقوانين بالحق في الحياة وتحترمه. وتم إلغاء عقوبة الإعدام، عدا في الخيانة العظمى وجرائم القرصنة التي تشمل العنف (لم توجد أبدا أي قضية تنطوي على مثل هذه الجرائم).

٤٥ - وليس ثمة تمييز على أساس الجنس في تنفيذ المادتين ٢ و ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتطبق المملكة المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على جزر فوكلاند (مالفيناس) بالاتفاق مع حكومة الإقليم. وقد قدمت حكومة المملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة التقرير الدوري الرابع المطلوب بموجب بنود تلك الاتفاقية فيما يتصل بجزر فوكلاند (مالفيناس) (CEDAW/C/UK/4/Add.1). وقد سُن خلال الفترة قيد الاستعراض مرسوم التمييز على أساس الجنس لعام ١٩٩٨.

باء - الصحة العامة

٤٦ - طبقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحالة الصحية والتغذوية العامة للسكان ومستوى الرعاية الطبية في الإقليم يماثلان ما هما عليه بالنسبة لسكان أمريكا الشمالية وأوروبا.

٤٧ - وتقوم لجنة الصحة والسلامة في العمل باستعراض جميع إدارات الحكومة وتسدي المشورة بشأن التغييرات اللازمة لتحسين الصحة والسلامة. ولا يوجد نظام خاص للرعاية الطبية. وقد وصل مجموع نفقات إدارة الشؤون الطبية على جميع جوانب الرعاية الصحية والصحة العامة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ الى ما يلي: نفقات متكررة، ٧٢٠ ٩٨٣ ٢ جنيها استرلينيا؛ نفقات خاصة، ٨٠٠ ٤٨ جنيه استرليني؛ ونفقات الرأسمالية، ٠٠٠ ٨٦ جنيه استرليني.

٤٨ - وتتركز جميع الخدمات الطبية المدنية بجزر فوكلاند (مالفيناس) في مستشفى الملك إدوارد السابع التذكاري في ستانلي. وقد افتتح هذا المستشفى المدني - العسكري المشترك في آب/أغسطس ١٩٨٧. ويضم المستشفى ٢٨ سريرا، بما في ذلك سريران للتوليد وسريران للعناية المركزية. وتتوفر للمستشفى مرافق لمعالجة جميع الحالات الطبية والجراحية الحادة. وتقدم مجموعة كاملة من خدمات الرعاية الأولية للسكان المدنيين والأفراد العسكريين المتمركزين في ستانلي وأساطيل الصيد الأجنبية حول الإقليم. وتتوافر خدمات عن طريق زيارات يقوم بها الأطباء والقابلات وزوار الرعاية الصحية إلى المستوطنات الزراعية النائية.

٤٩ - توضح الإحصاءات الصحية الحيوية لعامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ ما يلي: حدثت ٢١ حالة ولادة عام ١٩٩٦ و ٢٩ حالة عام ١٩٩٧؛ وبلغ مجموع الوفيات ١٩ حالة في عام ١٩٩٦ و ١٢ حالة في عام ١٩٩٧؛ وكانت هناك حالتا وفاة أطفال رضع تحت سن عام واحد في عام ١٩٩٦ ولم تحدث أي حالة منها في عام ١٩٩٧.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٥٠ - تقدم الخدمات العلاجية وخدمات طب الأسنان والأدوية بالمجان للجميع من المقيمين ورعايا المملكة المتحدة. وينص نظام المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على أن يدفع جميع أرباب العمل والموظفين بين سن ١٧ إلى ٦٤ عاما، اشتراكات اسبوعية ثابتة إلزامية. وقد بدأ عام ١٩٩٨، تنفيذ مرسوم نظام المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند الصادر عام ١٩٩٧. وهو يوفر وسيلة اشتراك وطنية محددة، يستطيع عبره أرباب العمل وذوو الأعمال الحرة وغيرهم من الأفراد في الأقليم، أن يدفعوا اشتراكات بموجب اتفاقات بين أرباب العمل والموظفين، أو بمحض إرادتهم، أثناء حياتهم العملية. وأن يتقاضوا معاشات عند تقاعدهم من العمل.

٥١ - يطبق نظام لمنح الرعاية الاجتماعية والمعاشات لمعالجة حالات الضائقة والعجز. وقد بلغ الإنفاق ٠٠٠ ٤٩ جنيها خلال السنتين الماليتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

دال - الإسكان

٥٢ - أتمت حكومة الإقليم، بالتعاون مع الدولة القائمة بالإدارة، برنامجا لبناء المساكن لتلبية الاحتياجات العامة؛ وهي تركز الموارد الآن على توفير قِطع أرض مجهزة لمن يرغبون في بناء مساكنهم بأنفسهم وللشركات المحلية الصغيرة.

٥٣ - يحكم مرسوم التخطيط الصادر عام ١٩٩١ تطور عملية الإسكان. وقد روعي في التشريع فرض قيود أكثر تشددا في مدينة ستانلي عنها في المناطق الريفية.

٥٤ - معظم المنازل في ستانلي مملوكة لأفراد، بينما تملك الحكومة عددا من المنازل التي تؤجرها للموظفين وغيرهم من سكان المدينة. وقد قامت الحكومة مؤخرا ببيع جزء كبير من منازلها إلى مؤجريها، بأسعار ميسرة وقروض منخفضة الفائدة.

سادسا - الأحوال التعليمية

٥٥ - يخضع نظام التعليم في الإقليم، الذي يحكمه مرسوم التعليم الصادر عام ١٩٨٩، لسلطة مدير الشؤون التربوية، الذي يعمل موظفا لدى حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ويتلقى الاستشارة من مجلس الشؤون التربوية.

٥٦ - والتعليم إلزامي بالنسبة لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٦ سنة حيث تتحمل حكومة الإقليم كل تكاليف المواد والكتب والمعدات.

٥٧ - والالتحاق إلزامي بمدارس المستوطنات خارج ستانلي، بالنسبة للأطفال الذين يسكنون ضمن دائرة نصف قطرها ميلين. ويعمل في المدارس التي تملكها المستوطنات الزراعية مدرسون حكوميون الآن. وفي كامب، توفر الحكومة التعليم في اثنتين من مدارس المستوطنات، وتقديم دروس عن طريق الهاتف والأجهزة اللاسلكية في ثلاثة مراكز، وتوفر خدمات المعلمين المتنقلين الذين يقتصر تدريب معظمهم على المرحلة الابتدائية. ولا يوجد تعليم ثانوي نظامي في كامب، ويشجع الأطفال الذين تزيد أعمارهم عن ١٠ سنواتعلى الانتقال إلى ستانلي للإعداد للدراسة الثانوية.

٥٨ - توجد مدرستان في ستانلي. ويوجد في المناطق الريفية زهاء ٤٢ طفلا في سن الدراسة، يعيشون في حوالي ٢٢ مستوطنة زراعية متفرقة، توفر حكومة الإقليم المعلمين المؤهلين لاثنتين منها، هما نورث آرم وبورت هوارد، بينما يطوف معلمون حكوميون متنقلون على المستوطنات الأخرى بصورة منتظمة.

٥٩ - تقدر نفقات التعليم لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ بمبلغ ٣,٣٣ مليون جنيه، بينما تقدر تكاليف مواصلة التعليم في مراحل أعلى خارج الإقليم بمبلغ ٠٠٠ ٤٩٢ جنيه.

سابعا - التطورات الأخرى

٦٠ - في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، و ١٣ كانون الثاني/يناير و ١٧ شباط/فبراير و ١٧ آذار/ مارس و ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩، قامت بزيارة الإقليم أربعة مجموعات من أقارب ضحايا نزاع عام ١٩٨٢ من الأرجنتينيين المدفونين في جزر فوكلاند (مالفيناس). وجرت الترتيبات لهذه الزيارات ذات الطابع الإنساني إثر مناقشات دارت بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وأثناء الزيارات، قامت المجموعات، وكل منها مكونة من ١٥ شخصا، بزيارة المقبرة التي دفن فيها القتلى الأرجنتينيون وحضروا صلوات دينية.

ثامنا - الاشتراك في المنظمات والترتيبات الدولية

٦١ - تشترك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في أنشطة الكمنولث، وهي عضو في رابطة الأقاليم البريطانية التابعة. كما أنها تشترك في أعمال المنظمات المتعددة الأطراف المعنية باستغلال وحفظ الموارد البحرية في منطقة جنوب المحيط الأطلسي.

تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة

٦٢ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفينا) في جلستها ١٤٩٢ المعقودة في ٦ تموز/ يوليه ١٩٩٨. وفي الجلسة ١٤٨٧ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وافقت اللجنة على طلبات استماع

قدمتها نورما إدواردز وشارون هالفور من المجلس التشريعي لجزر فوكلاند (مالفيناس)، فضلا عن أنجيليكا فيرنت والسيدين انريكـــو بينيدو واليهانـــدرو بتس الذين أدلوا ببيانات في الجلسة ١٤٩٢ المعقودة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ (انظر A/AC.109/SR.1492).

٦٣ - وافقت اللجنة الخاصة في الجلسة ١٤٩٢ على الطلبات التي تقدم بها ممثلا الأرجنتين وباراغواي للمشاركة في نظر البند.

٦٤ - وفي الجلسة نفسها، قدم ممثل شيلي، باسم بوليفيا وبابوا غينيا الجديدة وفنزويلا وكوبا، مشروع قرار بشأن المسألة (A/AC.109/L.1874).

٦٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين بالبيان التالي:

"اعترفت هذه اللجنة الخاصة والجمعية العامة في مناسبات عديدة بأن مسألة جزر مالفيناس هي حالة خاصة وذات طابع خاص (استثنائي)، ولا تمكن مقارنتها بالحالة في الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

"وفي الواقع، أبرز القرار ٢٠٦٥ (د - ٢٠) والقرارات الأخرى اللاحقة اعتراف المجتمع الدولي بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، ينبغي حله عن طريق المفاوضات الثنائية. وبالمثل، يبين القرار ٣١٦٠ (د - ٢٨) أن السبيل إلى إنهاء الحالة الاستعمارية هو الوصول إلى حل سلمي للنزاع على السيادة. ومن شأن أي تصرف مخالف أن يؤدي إلى مكافأة عمل اغتصاب أدى إلى المساس بالسلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين.

"ومن خلال هذه القرارات، حددت الجمعية العامة بدقة تامة عدم انطباق مبدأ تقرير المصير بحرية على مسألة جزر مالفيناس، وهو مبدأ أكدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ في رفضها مشروع تعديل بريطاني يتضمن هذا المبدأ.

..."

"إن مبدأ تقرير المصير بحرية لا ينطبق إلا على الشعوب المستعمرة. أما في حالة جزر مالفيناس، فمن البديهي أن الأمر يتعلق بذرية المستوطنين الذين زرعتهم السلطة الاستعمارية بصورة غير مشروعة في الإقليم في القرن التاسع عشر، بعد أن طردت السكان الأرجنتينيين الذين كانوا يقطنونه من قبل. إن منح حق تقرير المصير بحرية لهؤلاء السكان الذين يحملون الجنسية البريطانية الكاملة، سيعني أن قبول ذلك يشكل قرارا تحكيميا في خلاف إقليمي بلده طرف فيه.

..."

"وقد أعادت الحكومات الديمقراطية المتعاقبة تأكيد الاتجاه السلمي لبلدي، وفي عام ١٩٨٤ أدرج ذلك في الدستور الوطني للأرجنتين.

"كما أن احترام أسلوب حياة سكان الجزر ذو طابع دستوري. وأود أن أعيد التأكيد رسميا في هذا المحفل على هذا الالتزام، كما فعلنا ذلك في السنوات السابقة.

..."

"ونحن على ثقة بأن الحكومة البريطانية، استجابة للنداءات المتكررة للمجتمع الدولي وإطار العلاقات الثنائية الذي يبشر بالخير، ستقبل الجلوس إلى مائدة المفاوضات وإقامة حوار صريح نتمكن فيه من تبادل وجهات نظرنا بشأن جميع جوانب النزاع."

٦٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل البرازيل، باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل) وبوليفيا وشيلي، ببيان أبلغ اللجنة فيه بأنه يود أن يكرر تأكيد أحكام الإعلان بشأن مالفيناس، الذي اعتمده الاجتماع العاشر لرؤساء الدول الأعضاء في السوق في عام ١٩٩٦ وفيما يلي نصه:

"إن رؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ورئيسي جمهورية بوليفيا وجمهورية شيلي، يؤكدون مجددا دعمهم للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع على السيادة المتعلق بمسألة جزر مالفيناس. ويذكرون كذلك باهتمام منطقة المخروط الجنوبي بأن يتم التوصل إلى حل سريع للنزاع على السيادة الذي طال أمده بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية."

٦٧ - وأعرب ممثل فيجي أثناء مناقشة المسألة عن اعتقاد وفد بلده أن موضوع السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) يتجاوز مسؤولية اللجنة الخاصة، وأنها، من ثم، تتعدى سلطة ولايتها، وتختص اللجنة الخاصة بمسألة إنهاء الاستعمار لا تحديد السيادة. وقال إن مستقبل الشعوب التي لا تتمتع بالحكم الذاتي يجب أن تحدده هذه الشعوب نفسها. وعبر ممثل فنزويلا ووفد بلده عن تأييدهم لمشروع القرار لإيمانهم بأنه سيسهم في إيجاد حل للخلاف القائم بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وكرر ممثل كوبا تأكيد دعم حكومة بلده لحكومة الأرجنتين فيما يختص بالإقليم، قائلا إن رأي كوبا في هذا الصدد هو أن سيادة الأرجنتين على الإقليم لا جدال فيها. وأعرب عن أمله في أن يحل النزاع بأسرع ما يمكن وأن يؤخذ موقف سكان الجزر أيضا في الاعتبار. وقال ممثل بوليفيا إن بلده يؤيد مطالبة الأرجنتين بالسيادة على الإقليم، معبرا عن أمله في إيجاد حل سلمي دائم. وبنفس الطريقة عبر ممثل الصين عن دعوة بلده للتوصل إلى

حل سلمي للنزاع، وعن أمله في أن يطبق البلدان قرارات الجمعية العامة بشأن المسألة في أقرب وقت ممكن، وأن يجري ذلك عبر المباحثات. وناشد ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة الأرجنتين والمملكة المتحدة بتسريع المباحثات بحلول عام ٢٠٠٠.

٦٨ - في الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار دون تصويت ليصبح القرار A/AC.109/2122 وأدلى ممثل سيراليون، عقب اعتماد القرار، ببيان لتعليل موقفه قال فيه إن القرار يجب أن يتضمن إشارة مناسبة إلى مسألة تقرير المصير الهامة. وكما تدرك اللجنة الخاصة، لا يوجد بديل لهذا المبدأ، وقال ممثل غرينادا إن وفد بلده يأمل في إمكانية حل النزاع عن طريق الحوار لصالح جميع الأطراف ذات الصلة، وعلى غرار ما أوصى الأمين العام به.

باء - الجمعية العامة

موقف حكومة الأرجنتين

٦٩ - في أثناء المناقشة العامة للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، كرر وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادات في الأرجنتين، في البيان الذي أدلى به أمام الجلسة العامة الثامنة، المعقودة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، تأكيده لموقف حكومته قائلا:

"وللأسف لا تزال هناك مسألة مهمة لم تحل في جنوب المحيط الأطلسي، هي تنازع السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على جزر مالفيناس، وهو نزاع ينعكس بوضوح في العديد من قرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، فضلا عن العديد من المحافل الدولية الأخرى. وأكرر تأكيدي، بنفس القدر من الاقتناع الذي كنت عليه دائما، للحقوق المشروعة والمؤسسة للأرجنتين في هذا النزاع القديم العهد. وبنفس هذا القدر من الاقتناع الذي كنت عليه دائما، أحث المملكة المتحدة على أن تحترم النداء الذي وجهه المجتمع الدولي وأن تلتزم بقرارات الأمم المتحدة التي تطلب إلى الحكومتين استئناف المفاوضات بشأن جميع جوانب هذه القضية.

"لقد بينت لنا نهاية الحرب الباردة أنه تم إيجاد حل لمشاكل أكثر تعقيدا بفضل الحوار الصريح والمفتوح، ومع الإصرار على التوصل إلى اتفاق يقبله الطرفان. ولا أرى سببا يدعو إلى استثناء قضية جزر مالفيناس من ذلك ولقد قمنا، انطلاقا من أرضية صلبة، بإعادة بناء علاقتنا الثنائية، وعززنا الروابط السياسية والتجارية والثقافية من أجل مصلحة الشعبين الأرجنتيني والبريطاني. والدليل على ذلك هو الزيارة التي تقرر أن يقوم بها الرئيس كارلوس منعم للمملكة المتحدة في المستقبل القريب، والتي يتحمس الطرفان لإجراء استعداداتها وتتعلق عليها آمال عريضة على جميع الصعد.

"وبالمثل، تركنا وراء ظهورنا ما كنا نشعر به في الماضي من عدم تسامح وغضب، مستفيدين من أخطائنا ومهيئين مناخا من الثقة المتبادلة في جنوب غربي المحيط الأطلسي، يمكننا اليوم من التعاون في مجال الحفاظ على موارد مصائد الأسماك والتنقيب عن المواد الهيدروكربونية. وهذا التعاون يجعل افتقارنا اليوم إلى التوصل بين الجزر والبلد الأم أمرا يستعصي على الفهم. فقليلة هي تلك الأماكن من العالم التي تعرف مثل هذه الحالة غير الطبيعية. ولا شك في أن إعادة الروابط المباشرة بين البلد الأم والجزر ستسهم في كل المشكلة. وليس لدينا أي شك في هذا.

"وأكرر مرة أخرى تأكيدي صراحة على صدق رغبة الأرجنتين في متابعة الحوار الصريح دون شروط مسبقة. ونأمل في أن تفهم الحكومة البريطانية المعنى الكامل لعرضنا وأن يكون ردها مبنيا على ذلك. أما سكان الجزر، فأؤكد لهم تعهدنا الثابت باحترامنا الكامل وغير المشروط لأسلوب حياتهم وثقافتهم ومؤسساتهم. فدستورنا الوطني ينص على ذلك، وتلك هي رغبة شعب الأرجنتين"[٢].

٧٠ - وأعاد ممثل الأرجنتين تأكيد هذا الموقف في البيان الذي أدلى به ممارسة لحق الرد على بيان ممثل المملكة المتحدة (انظر الفقرة ٧١ أدناه في الجلسة العامة ٧ للدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

موقف الدولة القائمة بالإدارة

٧١ - لم يشر رئيس وزراء المملكة المتحدة في البيان الذي ألقاه في الجلسة العامة السابعة، المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، إلى مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، بيد أن ممثل المملكة المتحدة أدلى في الجلسة العامة ٨ بالبيان التالي ممارسة لحق الرد على ملاحظات وزير شؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادات في الأرجنتين (انظر الفقرة ٦٩ أعلاه):

"أود أن أرد بإيجاز على الملاحظات التي سبق أن أدلى بها اليوم وزير خارجية الأرجنتين فيما يتعلق بجزر فوكلاند.

"إننا نرحب بما أشار إليه وزير الخارجية فيما يتعلق بارتفاع مستوى التعاون بين المملكة المتحدة والأرجنتين الذي تصطبغ به علاقاتنا الثنائية يوما بعد يوم. ويحدو الحكومة البريطانية أمل صادق في أن يكون التقدم الذي تحقق أساسا يقوم عليه مزيد من التطور، وتتطلع بشوق، في هذا الصدد، إلى الزيارة التي سيجريها الرئيس منعم إلى المملكة المتحدة في وقت لاحق من هذا العام.

"غير أن الحكومة البريطانية لا تقبل ملاحظات وزير الخارجية عن السيادة، إذ لا يتطرق الشك إلينا فيما يتعلق بسيادة بريطانيا على جزر فوكلاند وغيرها من الأراضي البريطانية التابعة في جنوب المحيط الأطلسي.

"ويجب أن نحترم رغبات الشعب في جزر فوكلاند. فممثلو سكان الجزيرة المنتخبون أعربوا عن آرائهم بوضوح عندما أتوا إلى الأمم المتحدة لحضور المناقشة التي نظمتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يوم ٦ تموز/يوليه، حيث طلبوا من اللجنة أن تعترف بأنه ينبغي إتاحة الفرصة لهم، كأي شعب ديمقراطي آخر، لممارسة حق تقرير المصير. وأكدوا مجددا، بوصفهم الصوت الديمقراطي لشعب فوكلاند، رأيهم بعدم رغبتهم في أن يكونوا جزءا من الأرجنتين.

"وعلى الرغم من خلافاتنا مع الأرجنتين بشأن موضوع السيادة، فإننا نجري حوارا بناء مع حكومة الأرجنتين بشأن مسائل من قبيل المواد الهيدروكربونية والتنمية ومصائد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي. ولا نزال نجري مناقشات عن هذه المسائل بصفة دورية، مع ثباتنا على موقفنا فيما يتعلق بالسيادة على جزر فوكلاند، ونعرب عن تقديرنا لهذه الخطوات العملية المتخذة لتنمية التعاون بين المملكة المتحدة والأرجنتين"[٢].

بيانات عن المسألة أدلت بها دول أعضاء أخرى

٧٢ - في أثناء المناقشة العامة للبنود المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي جرت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ قال ممثل بنما، بالنيابة عن مجموعة ريو، إن المجموعة تعرب من جديد عن اقتناعها بأن العلاقات الثنائية بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة ستسمح بالتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع بين البلدين على السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة للشؤون السياسية وإنهاء الاستعمار. (A/C.4/52/SR.4، الفقرة ٤٩).

٧٣ - وفي الجلسة نفسها، قال ممثل أوروغواي إن وفده يرحب بسعي حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة إلى التوصل إلى حل مرض لمشكلة جزر فوكلاند (مالفيناس).

٧٤ - وفي الجلسة السادسة التي عقدتها اللجنة الرابعة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قال ممثل البرازيل متحدثا باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، إن قيام الأرجنتين والمملكة المتحدة بتعزيز ملحوظ لعلاقاتهما الثنائية أمر مشجع. وقرأ الإعلان بشأن مالفيناس الذي اعتمده الاجتماع العاشر لرؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي الذي أعادوا فيه تأكيد تأييدهم للحقوق الشرعية للأرجنتين ودعوا إلى سرعة تسوية المسألة وفقا

لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية (انظر الفقرة ٦٥ أعلاه). وفي الجلسة نفسها، قال ممثل شيلي إن وفده لا يزال مقتنعا بأن البحث عن حل سلمي وتفاوضي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو الخيار الوحيد الممكن.

الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧٥ - قررت الجمعية العامة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، في جلستها العامة ٥٠ إرجاء النظر في البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين (المقررة ٤١٤/٥٣).

عاشرا - النظر في المسألة من جانب منظمات حكومية دولية ومنتديات دولية أخرى

٧٦ - في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨، اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية إعلانا بشأن مسألة جزر مالفيناس (AG/DEC/17 (XXVIII-0/98)، فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تضع في اعتبارها بياناتها المتكررة بأن مسألة جزر مالفيناس هي مصدر قلق دائم لنصف الكرة الغربي؛

"وإذ تشير إلى قرارها AG/RES/928 (XVIII-0/88) الذي اعتمد بتوافق الآراء في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والذي طلبت فيه إلى حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن يستأنفا المفاوضات لكي يجدا، في أقرب وقت ممكن، حلا سلميا للخلاف حول السيادة؛

"وإذ لا يغرب عن بالها أنها أعربت، في قرارها AG/RES/1049 (XX-0/90) عن ارتياحها لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وأنها أكدت في إعلانها AG/DEC.5 (XXIII-0/93) الحالة الممتازة لعلاقاتهما الثنائية؛

"وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به رئيس وفد الجمهورية الأرجنتينية،

"ترحب بتأكيد الحكومة الأرجنتينية من جديد رغبتها في طرق جميع السبل الممكنة لتسوية الخلاف تسوية سلمية، ولا سيما آراؤها الإيجابية فيما يتعلق بأهل جزر مالفيناس؛

"تقرر أن تواصل دراسة مسألة جزر مالفيناس في دوراتها التالية إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي لها."

٧٧ - وفي رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة من بعثة المراقب الدائم لدى منظمة الدول الأمريكية إلى رئيس المجلس الدائم للمنظمة، ورد بيان موقف المملكة المتحدة فيما يتعلق بالنظر في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في منظمة الدول الأمريكية، وهو كالتالي:

"إن موقف الحكومة البريطانية من مسألة جزر فوكلاند معروف جيدا ولا يزال كما هو لم يتغير. فهو، على سبيل المثال، كما أوضحه مؤخرا الوفد البريطاني ممارسا حق المملكة المتحدة في الرد على البيان الذي أدلى به وزير خارجية الأرجنتين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر. وأنا على ثقة من أنكم ستفهمون لماذا لا تستطيع المملكة المتحدة قبول مختلف القرارات والإعلانات التي اعتمدتها الجمعية العامة للمنظمة والمشار إليها في ديباجة القرار 655 (1041/95) وفي الفقرة ١ من منطوقه. وأنا واثق من أن هذا الأمر لن يمنع ما نرغب فيه جميعا من التعاون المثمر في مجموعة متنوعة من المسائل."

الحواشي

(١) المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من المعلومات التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى الأمين العام في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك من الوثائق الرسمية لحكومة الأرجنتين.

(٢) انظر A/53/PV.8.